وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية

The Water Crisis Between Iraq and Turkey: Challenges and Future Scenarios

م.م زيد خالد صالح

جامعة الأنبار– كلية العلوم السياسية

zaid.saleh@uoanbar.edu.iq

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أبعاد الأزمة المائية بين العراق، وتركيا، ومدى تأثيرها في العراق، فضلًا عن كيفية مواجهة هذه الأزمة عبر الوسائل الدبلوماسية، والتوصل إلى حلول واقعية، ومستدامة، كما تركّز الدراسة بشكل خاص على انتشار السدود التركية الكبرى، وتأثيرها المباشر في تقليص حصة العراق المائية، وما يترتب على ذلك من تهديد للأمن المائي العراقي. كما تسعى إلى توضيح السياسات المائية التي انتهجتها تركيا تجاه العراق، والتي اتسمت بالأحادية وعدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية، مما أدى إلى تفاقم أزمة المياه، وزيادة الضغوط على القطاعات الحيوية في البلاد، كالأمن الغذائي، والزراعي، والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المائية، العراق وتركيا، السدود التركية.

Abstract

The study seeks to learn about the dimensions of the water crisis between Iraq and Turkey and its impact on Iraq, as well as how to confront this crisis through diplomatic means and by reaching realistic and sustainable solutions. The study particularly focuses on the expansion of major Turkish dams and their direct impact in reducing Iraq's share of water, which poses a threat to Iraq's water security. It also seeks to clarify the water policies adopted by Turkey towards Iraq, which have been characterized by unilateralism and a lack of commitment to international agreements, leading to the worsening of the water crisis and increasing pressure on vital sectors in the country, such as food, agriculture, and the economy.

Keywords: water crisis, Iraq and Turkey, Turkish dams.

المقدمة

إنَّ الجوار الجغرافي بين العراق، وتركيا، أنشأ مصالح متوافقة من جانب، ومتناقضة من جانب آخر، بين البلدين، وإنَّ المصالح المتوافقة كانت السبب الرئيس لعلاقة التعاون، والتفاهم المشترك، ومن جهة أخرى تعدُّ الموارد المائية من أحد أولويات الدول في العالم، بعد أن أصبح الأمن المائي يوازي أهمية الأمن العسكري، إن لم يتفوق عليه، ولذلك فإنَّ الحديث عن الأمن الوطني، والقومي، للدول، هو مجرد حديث بلا مضمون، في ظلّ غياب وفرة الموارد المائية، ولاسيَّما التي تأتي من الخارج. وهنا تؤدي المياه دورًا كبيرًا في تحديد طبيعة العلاقات بين تركيا، والعراق، إذ تعدُّ المياه من أبرز الملفات الشائكة في تلك العلاقات، وتستعمل تركيا تلك الورقة للضغط على العراق، لفرض إرادتها ولاسيَّما بعد عام (2003)، وسيطرة حزب العدالة، والتنمية، على سدة الحكم.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في معرفة الأسباب التي أدت إلى إنشاء السدود التركية إلى نهري دجلة، والفرات، وتضييق الخناق المائي على العراق، فضلًا عن تداعيات إنشاء السدود التركية على الحياة في العراق.

إشكالية الدراسة

إنَّ الواقع المائي العراقي يمر في إشكاليتين، أولهما أنَّ أزمة المياه العراقية من الناحية الداخلية، تتعلق في سوء استخدامه، وقلة الاستثمار فيه، ومن ناحية أخرى أزمات خارجية تتعلق بسيطرة دول الجوار على المنابع، وتحدد كميات المياه المتدفقة على العراق، بطريقة يمكن أن تسمى غير عادلة، إلا بما يتفق مع مصالحها.

ومن هذا المنطلق، وضع الباحث عدة أسئلة فرعية، أهمها:

1. إلى أي مدى أسهمت السياسات المائية التركية، في تقليص الحصة المائية للعراق؟ وهل جاءت هذه السياسات بدوافع تنموية أم بأبعاد سياسية واستراتيجية؟
2. هل يعود الخلاف المائي بين العراق، وتركيا، إلى غياب الأطر القانونية الملزمة، أم إلى تعارض المصالح الوطنية ،بين دول المنبع ودول المصب؟
3. ما مستقبل العلاقات في ظل إنشاء السدوس الخانقة على منابع نهري دجلة والفرات؟
4. إلى أي حد شكّل بناء السدود التركية على منابع نهري دجلة، والفرات، عامل ضغط اقتصادي، واجتماعي، على العراق؟

فرضية البحث

بغية الوصول إلى رؤى واضحة للبحث، برزت فرضية البحث في أنَّ تركيا ترى أنَّ المياه شأن داخلي، من دون النظر إلى دول الجوار، وهي بذلك تسعى إلى التحكم الكامل في المياه على حساب العراق، وذلك عن طريق إقامة المشاريع المائية، والسدود، على منابع نهري دجلة، والفرات.

أهداف الدراسة

إنَّ الغاية الأساسية تتمحور في **تحليل تأثير السدود التركية، وبيانه، ولاسيَّما المشاريع الكبرى كمشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) ، وسديّ إليسو وجزرة، في الأمن المائي العراقي**، وتركّز الدراسة على توضيح كيف أنَّ الإجراءات الأحادية، التي تتخذها تركيا في إدارة

الموارد المائية العابرة للحدود، من دون اتفاقات ملزمة مع العراق، أدت إلى تراجع الإيرادات المائية، وتفاقم أزمة المياه في البلاد، بما يهدد ليس فقط الأمن المائي، بل الأمن الغذائي، والاقتصادي، والاجتماعي، للعراق، ويزيد من احتمالات التوتر، والصراع، في المنطقة.

هيكلية البحث

المبحث الأول: المشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات.

المبحث الثاني: السياسات المائية بين العراق وتركيا.

المبحث الثالث: مستقبل الأزمة المائية العر اقية التركية.

المبحث الأول

المشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات

يُعدّ العراق من البلدان الزراعية المتميزة، وقد اكتسب هذا الوصف بفضل ما يحتويه من محاصيل زراعية متنوعة، وموارد طبيعية غنية، أسهمت في زيادة الإنتاج الزراعي. ولهذا السبب، أُطلق على العراق عدة تسميات تعكس خصوبته، وثراء أراضيه، منها "أرض السواد، وبلاد القمح، وأرض النخيل، والأرض الخضراء. يمتاز العراق بتربة خصبة تتغذى من نهري دجلة، والفرات، فضلًا عمَّا تضمه البلاد من أهوار، ومستنقعات، وآبار، ما يعزز من موارده المائية، ويسهم في ازدهار النشاط الزراعي (عبد المنعم، 2017، ص. 453).

تُقدَّر الموارد المائية السطحية المتجددة في العراق، قبل إنشاء مشروع جنوب الأناضول التركي، والمشاريع المائية في سوريا، بنحو (80) مليار متر مكعب سنويًا. تأتي هذه الموارد بشكل رئيس من نهري دجلة، والفرات، اللذان ينبعان من تركيا، إلى جانب مصادر أخرى من إيران، والعراق، فضلاً عن الوديان الموسمية التي تصب في النهرين.

ويمثل نهر دجلة مع روافده المصدر الأكبر للمياه السطحية في العراق، إذ يمد البلاد بنحو (50) مليار متر مكعب سنويًا، ما يعادل حوالي (62.2%) من إجمالي الموارد المائية السطحية. في المقابل، يمد نهر الفرات العراق بما يُقدّر بـ (30) مليار متر مكعب سنويًا، ما يعادل نحو (37.5%) من المياه السطحية (علوبي، 2012، ص. 240)

أولًا- نهر الفرات

إنَّ نهر الفرات من أطول الأنهار في المنطقة، إذ يمتد على طول (2315)كم، ويتوزع بين أربع دول رئيسة، وهي: تركيا، وسوريا، والعراق، والسعودية. ينطلق النهر من جبال طوروس في تركيا، إذ يجري لمسافة (400)كم داخل الأراضي التركية، قبل أن يدخل الأراضي السورية التي يمر فيها لمسافة (475)كم، بعد ذلك يعبر النهر الحدود إلى العراق، وهو البلد الذي يمتلك الحصة الأكبر من مجراه، إذ يجري لمسافة (1400) كم حتى يصب في شط العرب.

وتستحوذ تركيا على (28%) من هذه المساحة، في حين تمتلك سوريا (17%)، ويحصل العراق على (40%)، في حين تمتد (15%) من الحوض داخل السعودية (بوتان، 2021، ص. 56)

المشاريع التركية على نهر الفرات وتأثيرها

بسبب أهمية نهر الفرات كمصدر رئيس للمياه، والطاقة، قامت تركيا بتنفيذ سلسلة من المشاريع المائية الضخمة على مجراه، ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، يهدف هذا المشروع إلى تطوير الزراعة، وتوليد الطاقة الكهربائية في المناطق الجنوبية من تركيا، لكنَّه أدى إلى تقليل تدفق المياه إلى سوريا، والعراق، مما تسبب في توترات سياسية بين الدول الثلاث.

1. سد كيبان (1974)

يُعدّ أول السدود الكبرى التي أنشأتها تركيا على نهر الفرات، وبدأ التخطيط له عام (1957)، وتمَّ الانتهاء منه عام (1974). يتميز هذا السد بسعة تخزينية تبلغ (7.3) مليار متر مكعب، ويولد طاقة كهربائية تصل إلى (1240) ميغاواط سنويًا، ممَّا يجعله أحد المصادر المهمة للطاقة في تركيا.

2. سد قرة قايا (1987)

تمَّ بناء هذا السد عام (1987) على مجرى نهر الفرات، بسعة تخزينية ضخمة تصل إلى (54.9) مليار متر مكعب. يحتوي السد على محطة توليد كهربائية بقدرة (1800) ميغاواط، وتنتج ما يعادل (7500) مليون كيلو واط/ساعة سنويًا.

3. سد كركاميش (1999)

يقع هذا السد على مسافة قريبة من الحدود السورية، ولا يبعد سوى (10) كم عنها، بدأ العمل في بناء السد عام (1995)، وتمَّ تشغيله في (1999). ينتج السد طاقة كهربائية تقدر بحوالي (652) ميغاواط/ساعة، بسبب قربه الشديد من سوريا، أدى تشغيله إلى تقليل كميات المياه التي تصل إلى الأراضي السورية، مما تسبب في توتر العلاقات بين البلدين (رضوان، 2006، ص. 360)

4. سد أتاتورك (1990)

يُعدُّ أكبر السدود في تركيا، وأحد أكبر السدود في العالم، إذ تمَّ بناؤه في إطار مشروع (GAP). بدأ تشغيل السد عام (1992)، وتبلغ سعته التخزينية (5.48) مليار متر مكعب، في حين تصل مساحة بحيرته الاصطناعية إلى (817)كم^2. يُستخدم السد في إنتاج الكهرباء، من محطة توليد طاقة ضخمة بقدرة (2520) ميغاواط، إذ يولد (8900) مليون كيلو واط/ساعة سنويًا.

لا يقتصر دور سد أتاتورك على توليد الكهرباء فقط، بل يشمل أيضًا توفير المياه لمشاريع الري، عن طريق نفق أورفه، الذي ينقل المياه إلى المناطق الزراعية في جنوب شرق تركيا (حرج، 2012، ص. 60)

5.سد بيرجك (2000)

تـمَّ بنـاء هـذا السـد على بعـد (50) كـم فقـط مـن الحـدود السـورية، وبـدأ تشـغيله عـام (2000). يحتـوي السد على محطة كهرومائية تنتج حوالي (3168) كيلو واط/ساعة من الطاقة الكهربائية.

6. نفق أورفه (1994)

يُعـدُّ نفـق أورفـه واحـدًا مـن أكبر أنفـاق الـري في العـالم، إذ يبلـغ طولـه (26.4)كـم، ويتكـون مـن نفقـين متـوازيين. يعمـل هـذا المشـروع على نقـل الميـاه بقـوة الـدفع، لـري مسـاحة شاسـعة تصـل إلى (141,835) هكتـارًا، في سـهول أورفـه، وحـران، ممـا جعلـه أحـد المشـاريع الزراعيـة المهمـة في تركيـا. يمكـن للنفـق نقـل (328) مترًا مكعبًـا مـن الميـاه في الثانيـة، ممـا يسـهم في توسـيع الأراضـي الزراعيـة، وزيـادة الإنتـاج (الناصـر، 2004، ص. 54)

التأثيرات الإقليمية لمشاريع تركيا على نهر الفرات

تسـببت هـذه السـدود، والمشـاريع المائيـة التركيـة، في تقليـل تـدفق الميـاه إلى دول المصـب، ولاسـيَّما سـوريا، والعـراق، ممـا أثـر في الزراعـة، وإمـدادات الميـاه، وإنتـاج الكهربـاء في كـلا البلـدين. أدت هـذه المشـاريع إلى حـدوث خلافـات سياسـية بـين الـدول الـثلاث، إذ اتهمـت سـوريا، والعـراق، تركيـا باسـتخدام الميـاه كسـلاح جيوسياسي، عن طريق تقليل حصص المياه التي تصل إليهما.

في بعـض الفتـرات، قامـت تركيـا بزيـادة أو تقليـل تـدفق الميـاه بشـكل مفـاجئ، ممـا أثـر سـلبًا في المنـاطق الزراعيـة في سـوريا، والعـراق، وأدى إلى حـدوث أزمـات مائيـة، في المقابـل تؤكـد تركيـا أنَّ هـذه المشـاريع ضرورية لتنميتها الاقتصادية، وأنَّها لا تهدف إلى الإضرار بدول الجوار (الشكري، 2014، ص. 63)

إنَّ نهـر الفـرات شـريانًا حيويًـا للـدول التي يمـر بهـا، لكنَّـه في الوقـت نفسـه مصـدرًا للتـوترات السياسـية، بسـبب المشـاريع المائيـة التركيـة، إذ إنَّ تركيـا تعتمـد على الفـرات لتوليـد الطاقـة، وتطـوير الزراعـة، لكنهـا بـذلك تقلـل مـن كميـات الميـاه التي تصـل إلى سـوريا، والعـراق، ممـا يثير الخلافـات بـين الـدول الـثلاث. وعلى الـرغم مـن توقيـع عـدة اتفاقيـات مائيـة، لا تـزال هـذه القضـايا تشـكّل تحـديًا كبيرًا للعلاقـات الإقليميـة، ممَّـا يتطلب تعاونًا دوليًا لضمان استخدام عادل، ومستدام لمياه النهر.

ثانيًا- نهر دجلة

يعـدُّ نهـر دجلـة شـريانًا حيويًـا للعـراق، ويعتمـد على مـوارده عـدد كبير مـن السـكان، كمـا هـو الحـال في دول الحـوض الأخـرى. ينبـع نهـر دجلـة مـن الأراضـي التركيـة، تحديـدًا مـن هضـبة أرمينيـا في شـرق تركيـا، ومـن

منطقة تُسمى "صو". يبدأ الوادي الأعلى للنهر من فرعين رئيسين؛ الأول هو الفرع الرئيس للنهر، الذي ينبع من مرتفعات بحيرة **كولجك**، ويُسمى **دجلة صو**، أمَّا الفرع الثاني فيتكون من عدة فروع صغيرة، تنحدر من المرتفعات المحيطة ببحيرة **وان**، ليُكوّن فرعًا يُسمى **بوتان صو**، إذ تُسهم روافد عدة في زيادة تدفق المياه لهذا الفرع. (سلامة، 2001، ص. 97-106)

يبلغ الطول الإجمالي لنهر دجلة حوالي (1900) كيلومتر، يقع منها (485)كيلومترًا داخل الأراضي التركية، في حين يمتد الجزء المتبقي البالغ (1415) كيلومترًا، داخل الأراضي العراقية.

وتجري معظم مياه النهر في الأراضي العراقية عبر مناطق منبسطة، ومنخفضة، ما يُتيح للعراق فرصًا واسعة لاستغلال مياهه بشكل فعّال. في المقابل، تواجه تركيا قيودًا في الاستفادة من مياه النهر، نظرًا لانخفاض مساره الطبوغرافي داخل أراضيها، وعلى الرغم من ذلك تبذل الحكومة التركية جهودًا كبيرة، لتعزيز استفادتها من هذه الموارد المائية (حسين، 2002، ص. 106)

المشاريع التركية على نهر دجلة

1. مشروع دجلة–كي آرل كيزي: تمَّ إنجاز هذا المشروع في عام (1997)، ويقع ضمن محافظة آمد، وهو مشروع متعدد الأغراض، يتضمن سدين، ومحطتين لتوليد الكهرباء، ومشروعًا للري. يشمل سد دجلة3، الذي يتمتع بسعة خزنيه قدرها (1,919) مليون متر مكعب، وتوليد طاقة كهربائية قدرها (94) ميغاواط. كما يروي المشروع أراضٍ زراعية تصل مساحتها إلى (126,080) هكتارًا، على الضفة اليمنى لنهر دجلة.

2. مشروع باتمان: تمَّ إنجاز هذا المشروع في عام (1998)، ويشمل إنشاء سد باتمان بسعة خزنيه قدرها (1,75) مليار متر مكعب، ويولد طاقة كهربائية قدرها (198) ميغاواط. يهدف المشروع إلى إرواء مساحة زراعية تصل إلى (37,744) هكتارًا، عن طريق مشروعين للري السيحي، ومشروع الري بالواسطة. تمَّ إنجاز هذا المشروع في عام (1998)، ويتضمن سد سيلفان بسعة خزنيه تبلغ (8,735) مليار متر مكعب، وتوليد طاقة كهربائية قدرها (150)ميغاواط. فضلًا عن سد قصروا الذي يولد طاقة كهربائية قدرها (90) ميغاواط، ويروي المشروع أراضي زراعية بمساحة (257,000) هكتار، على الضفة اليسرى لنهر دجلة .

3. مشروع كارزان: يشمل هذا المشروع إنشاء سد كارزان، بسعة خزنيه تبلغ (449,5) مليون متر مكعب، وتوليد طاقة كهربائية قدرها (90) ميغاواط. يروي المشروع أراضي زراعية تصل مساحتها إلى (60,000) هكتار.

4. مشروع جزرة: يقع هذا المشروع في مؤخرة سد إيلي صو، ويبعد (30) كم عن الحدود العراقية. يتضمن إنشاء سد جزرة بسعة خزنيه قدرها (360) مليون متر مكعب، وتوليد طاقة كهربائية قدرها (240) ميغاواط .يروي

المشروع أراضي زراعية بمساحة (121,000) هكتار، عبر مشروع ري نسيبين – جزرة، ومشروع سهل سلوبي. يشمل المشروع أيضًا سد ديوه كيجيدي، الذي يروي مساحة (36,000) دونم، وسد كوك صو الذي يروي مساحة (16,000) دونم، وهناك مشاريع اروائية أخرى قيد التنفيذ (صبحي، 2015، ص. 142)

5. مشروع اليسو: إنَّ مشروع اليسو من أهم المشاريع على نهر دجلة، ويقع في أسفل نهر دجلة داخل الأراضي التركية، عند قرية أليسو بالقرب من منطقة دراجيجيتين، على بعد حوالي (45) كيلومترًا من الحدود السورية، جنوب مدينة سرت التركية، وتحديدًا في منطقة كارتالكايا. يبعد المشروع مسافة (70)كم عن الحدود العراقية، يُعدُّ المشروع أساسيًا لتوليد الطاقة الكهربائية، إذ يولد (1200) ميغاواط من الطاقة الكهربائية، ويهدف إلى إرواء (3,830) هكتارًا من الأراضي الزراعية.

المبحث الثاني

السياسات المائية بين العراق وتركيا

إنَّ السياسة المائية يعرّفها الباحثون في الشأن السياسي، بأنَّها: مجموعة الإجراءات، والتشريعات، التي تعتمدها الدول لتنظيم إدارة الموارد المائية، وتوزيعها، بما يحقق الأمن المائي، ويلبّي احتياجات السكان، والقطاعات المختلفة. وتكتسب أهمية خاصة في الدول التي تعاني من شح المياه، أو تتقاسم الأنهار مع دول أخرى، كما هو الحال في العلاقة بين العراق، وتركيا.

أولًا- سياسة العراق المائية

منذ تأسيس الدولة العراقية عام (1920)، عملت الحكومات العراقية المتعاقبة في البلاد لتطوير المشاريع المائية، وتخلصت تلك المشاريع في بناء السدود، وتشغيل محطات المياه، إذ عمل العراق بمنافسة الدول المتشاطئة، كتركيا، وسوريا، في استثمار مياه نهر الفرات، وتطوير المشاريع المائية في حوض نهر دجلة، ورافده، في الربع الأول من القرن العشرين، وانعكست هذه الأعمال إيجابًا على أمن العراق الغذائي، إذ كان العراق يستورد (6%) فقط من احتياجاته الزراعية، وينتج منتجاته الزراعة محليًا. إنَّ الواقع المائي العراقي يمر في إشكاليتين، أولهما أنَّ أزمة المياه العراقية من الناحية الداخلية، تتعلق في سوء استخدامه، وقلة الاستثمار فيه. ومن ناحية أخرى، أزمات خارجية تتعلق بسيطرة دول الجوار على المنابع، وتحدد كميات المياه المتدفقة إلى العراق، بطريقة يمكن أن تسمى غير عادلة، إلا بما يتفق مع مصالحها.

وعلى الرغم من التغيُّر المناخي، والتصحر، والنمو السكاني السريع، الذي يعدُّ من المسببات الأساسية لتضاؤل تدفق المياه، وتدهور نوعها في العراق. إلا أنَّ السبب الرئيس هو السياسة المائية لدول المنبع على الأنهر المشتركة

1. يعاني العراق منذ سنوات من أزمة حادة في المياه، وبات الجفاف، والتصحر، يهددان الأراضي الزراعية بشكل متزايد، مما أثر سلبًا في القطاع الزراعي، والثروة الحيوانية، ولم تقتصر التداعيات على ذلك، بل امتدت إلى الجوانب الاجتماعية، والسياسية، والأمنية، والاقتصادية. من أبرز النتائج المترتبة على هذه الأزمة، الهجرة الداخلية نحو المناطق الغنية بالمياه، إذ يفقد العراق سنويًا نحو (100) ألف دونم زراعي بسبب شح المياه. ووفقًا لوزارة الزراعة، فَقَد البلد نحو مليوني دونم من الغطاء النباتي خلال العقد الماضي، مما أدى إلى تضرر قرابة سبعة ملايين عراقي بسبب الجفاف، والتغيرات المناخية (عباس، 2024، ص. 5)

يعتمد العراق في موارده المائية على نهري دجلة، والفرات، اللذان ينبعان من خارج حدوده، إذ يدخل الفرات عبر سوريا، في حين ينبع دجلة من تركيا مباشرة. ومنذ القرن العشرين، شرعت تركيا في بناء السدود على هذين النهرين، وكان أبرزها سد إليسو، مستخدمة المياه كورقة ضغط في مفاوضاتها مع العراق، وسوريا. كما تبنّت مبدأ "المياه مقابل النفط"، معتبرة أنَّ التحكم بالمياه حق سيادي يشبه سيادة الدول النفطية على مواردها. إلا أنَّ هذا الطرح يتجاهل الفارق الأساسي بين النفط، الذي لا يعبر الحدود إلا في حقول مشتركة تخضع لاتفاقات دولية، وبين الأنهار العابرة للحدود التي تؤثر في مصير عدة دول، وشعوب، مما يفرض على تركيا الالتزام بمبدأ تقاسم النفع، والضرر. ومع ذلك، ترفض أنقرة هذا النهج، مستغلة الأوضاع السياسية غير المستقرة في العراق.

أهم التحديات التي تواجه الموارد المائية العراقية

1. <u>غياب الاتفاقيات الدولية الملزمة مع دول الجوار:</u>

يعتمد العراق اعتمادًا كبيرًا على المياه القادمة من دول الجوار، لاسيَّما تركيا، وإيران، وسوريا، لكنَّه **لا يملك اتفاقيات دائمة، وملزمة**، مع هذه الدول تضمن حصته من المياه. هذا يعني أنَّ تلك الدول، يمكن أن تقلل من كمية المياه المتدفقة إلى العراق في أي وقت من دون التزامات قانونية ،هناك مؤشر عالمي يسمى **مؤشر (6.5.2)** يقيس مدى إدارة الدول لمواردها المائية بشكل تشاركي، ومنظم، وقد حصل العراق على نسبة **(10.6%) فقط**، مما يدل على ضعف التعاون الإقليمي، الاستثناء الوحيد هو **بروتوكول بين سوريا، وتركيا**، يقضي بإطلاق كمية من المياه (500 متر مكعب في الثانية) من نهر الفرات، لكن حتى هذه الكمية **لا تصل فعلًا** إلى الحدود العراقية، إذ يتم استهلاكها أو تخزينها قبل أن تصل (الخفاجي، س.ت.، ص. 19)

2. <u>مشاريع السدود التركية وتأثيرها على العراق:</u>

قامت تركيا ببناء مشاريع ضخمة لتخزين المياه على نهري دجلة، والفرات، ومن أهمها: **سد إليسو:** باشرت تركيا عملية ملء السد بالمياه في **تموز (2019)**، من دون التنسيق مع العراق. هذا السد يؤثر مباشرة في نهر دجلة، وعلى كمية المياه التي تصل إلى **سد الموصل. سد جزرة (قيد التخطيط) :**سيُبنى في المستقبل، ومن المتوقع أن تُفاقم هذه

المشاريع مشكلة نقص المياه في العراق، إذ طالب العراق تركيا بالإفصاح عن خطط تشغيل **سد إليسو**، نظرًا لأنَّ هذه المشاريع تؤثر مباشرة في تشغيل السدود العراقية، ولاسيَّما **سد الموصل** الذي يعتمد على المياه القادمة من تركيا.

3.التغير المناخي وتأثيره على الموارد المائية:

يعاني العراق من آثار التغيُّر المناخي منذ عام (**1996**)، ومن أبرز هذه التأثيرات، **قلة سقوط الأمطار**، **والثلوج**، مقارنة بالسنوات السابقة، فضلا عن **ارتفاع درجات الحرارة** مما يزيد من **معدل التبخر**، هذا أدى إلى **شح في الموارد المائية** ولاسيَّما في السنوات الثلاث الأخيرة، وتسبب في **استنزاف كبير للخزين المائي** الموجود في السدود، والخزانات (الفلي، س.ت.، ص. 78)

4.تدخلات الجانب الإيراني في الأنهار المشتركة:

قامت إيران بتحويل مجاري عدد من الأنهار، التي كانت تتدفق نحو العراق، مثل نهر الزاب الأسفل، ونهر ديالى، وبعض الأنهار الحدودية الأخرى، هذه الأنهار كانت تُغذي سدودًا عراقية مهمة، مثل: **دوكان**، **ودربندخان**، **وحمرين**، ولكن بعد تحويل مجاريها، **انخفضت كميات المياه التي تصل إلى هذه السدود** بشكل كبير، مما أدى إلى **تذبذب واضح في واردات المياه**، وتأثير سلبي في تشغيل السدود، والزراعة، والمياه الصالحة للشرب (حميد، 2023، ص. 411)

5. ضعف البنية التحتية الخاصة بمعالجة المياه:

إذ لا تتوفر وحدات كافية لمعالجة مياه الصرف الصحي، والمياه الملوثة، قبل تصريفها في الأنهار. وتشير التقديرات إلى أنَّ ما نسبته لا تتجاوز (20%) فقط من المياه الملوثة يتم معالجتها، في حين يتم تصريف النسبة الأكبر مباشرة إلى المجاري المائية، ما يسهم في تلويث الأنهار، وتهديد الأمن البيئي، والصحي.

6.سوء استخدام الموارد المائية وعدم ترشيد الاستهلاك، خصوصًا في القطاع الزراعي، حيث يُمثّل هذا القطاع أكبر مستهلك للمياه، إذ يستهلك نحو (70%) من إجمالي الموارد المائية، ويعتمد في ذلك على أساليب ري تقليدية ذات كفاءة منخفضة، مثل الري بالغمر، مما يؤدي إلى هدر كميات كبيرة من المياه، في ظلّ شح الموارد المتزايد (وزارة البيئة العراقية، 2019)

ثانيًا- سياسة تركيا المائية تجاه العراق:

تركيا تُعدُّ من أغنى دول الشرق الأوسط بالموارد المائية، وتستقبل كميات وفيرة من الأمطار، إذ يصل معدل الهطول إلى أكثر من (1500) ملم سنويًا في المناطق الشمالية، لاسيَّما على سواحل البحر الأسود، ويرتفع ليصل إلى (2400) ملم على المنحدرات الجبلية المطلة على البحرين الأسود، والمتوسط.

يُقدَّر إجمالي الموارد المائية المتاحة في تركيا، بحوالي (195) مليار متر مكعب سنويًا، منها (134) مليار متر مكعب من الموارد المتجددة. وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ استهلاك تركيا الفعلي من المياه لا يتجاوز (21.6) مليار متر مكعب سنويًا، في حين قُدرت احتياجاتها المائية بحوالي (19.5) مليار متر مكعب سنويًا بحلول عام (2000). يُخصص نحو (42%) من هذه المياه للاستخدامات السكانية، والصناعية، في حين تستحوذ الزراعة على (58%) من إجمالي الاستهلاك.

يبلغ متوسط تدفق مياه نهر الفرات، نحو (31) مليار متر مكعب سنويًا، أي ما يعادل (996) مترًا مكعبًا في الثانية، وفقًا للقياسات المائية المسجلة في محطة "بعيرجيك"، الواقعة على الحدود التركية- السورية. وتولي تركيا أهمية كبيرة لنهر الفرات، نظرًا لإمكانية استخدامه في تنمية المناطق الجنوبية الشرقية، التي يقطنها أغلبية كردية، وتسعى عن طريق مشاريعها الاروائية، لاسيَّما مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المائية، وتوسيع المساحات الزراعية لتصل إلى (1.7) مليون هكتار (محمد، 2006، ص. 62)

أمَّا بالنسبة لنهر دجلة، فإنَّ متوسط تدفق مياهه يبلغ (18) مليار متر مكعب سنويًا، عند محطة القياس في "جزره" على الحدود التركية-السورية، في حين يصل تدفقه إلى حوالي (50) مليار متر مكعب سنويًا، قبل أن يصب في شط العرب داخل العراق، إذ تستخدم تركيا جزءًا من مياهه في الري.

كما تقدر المياه الجوفية التركية بـ (6.11) مليار م 3 سنويًا، ومن بين هذه الكمية (5) مليار م يتم استغلالها كل عام، وإذا قمنا في إضافة الموارد السطحية إلى الجوفية، يكون المجموع ما يقارب (95) مليار / م3 سنويًا (كطافة، 2016، ص. 95)

إنَّ تركيا سعت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، التي تصب في مصلحتها العليا، إذ نظرت إلى المياه بوصفها محورًا للتنمية الإقليمية، والاقتصادية، نظرًا لافتقارها إلى الموارد الطبيعية الأخرى، ولاسيَّما الثروات المعدنية. وقد عبّر عن هذا التوجه رئيس الوزراء التركي الأسبق **سليمان ديميريل**، بقوله: **"الماء هو الثروة الوحيدة التي نملكها، فنحن لسنا بلدًا نفطيًا، على الرغم من امتلاكنا كميات قليلة من النفط، والغاز. لذا، لا بدَّ أن نعمل بجد لدعم اقتصادنا".**

لا شكَّ أنَّ التحكم في مصادر المياه، يُعدُّ رصيدًا استراتيجيًا مهمًا للدولة، وعنصرًا أساسيًا في قوتها. ومن هذا المنطلق، فإنَّ تأمين مصادر المياه يُصبح أمرًا أكثر أهمية، وخطورة، مع مرور الوقت، وينطبق هذا الأمر بشكل خاص على تركيا، بوصفها دولة منبع رئيسة لنهري دجلة، والفرات.

تشير البيانات إلى أنَّ المساحة الفعلية لحوض تغذية نهر دجلة، تبلغ حوالي (166,196)كم²، يقع الجزء الأكبر منها داخل العراق بمساحة (83,237)كم²، أي ما يعادل (51.11%) من إجمالي مساحة الحوض. أمَّا فيما يخص نهر الفرات، فإنَّ تركيا تسهم بالنسبة العظمى من تصريفه المائي السنوي، إذ توفر

(89.18%) من إجمالي مياهه، في حين تتوزع النسبة المتبقية بين سوريا، والعراق. وفي المجمل، ترفد تركيا نهري دجلة والفرات بما يقارب (62.55) مليار متر مكعب من المياه سنويًا (سرحان، 2021، ص. 6)

تدّعي تركيا أنَّ بناء السدود، وتنفيذ مشاريع على نهري دجلة، والفرات، يهدف فقط إلى تنظيم جريان الأنهار، وتقليل خطر الفيضانات، وتحسين استخدام المياه داخل أراضيه، لكن الواقع يشير إلى أنَّ هذه المشاريع **ليست فقط فنية أو بيئية**، بل تُستخدم كأدوات ضمن **سياسة مائية تركية أوسع**، الهدف، والغاية منها حسب رأي الباحث، **تحقيق مكاسب اقتصادية، وسياسية.** هذه المشاريع تمنح تركيا **القدرة على التحكم في كميات المياه المتدفقة** إلى دول المصب (العراق وسوريا)، عن طريق هذا التحكم، يمكنها **الضغط السياسي** على هذه الدول، لتحقيق مصالحها في ملفات أخرى، سواء كانت **اقتصادية أو جيوسياسية**، فضلًا عن **حرمان دول المصب من التصاريف الطبيعية.** بعد بناء السدود التركية الكبرى، مثل **سد إليسو وسد أتاتورك**، انخفضت كميات المياه التي تصل إلى العراق بشكل كبير. هذا الانخفاض في المياه أثر في **الزراعة، والإمدادات المائية للشرب، وتشغيل السدود العر اقية، والتوازن البيئي، ومن هذا المنطلق أصبحت** تركيا تمتلك "أداة ضغط" قوية، عن طريق التحكم بمصادر المياه. هذا الأمر يسمح لها بفرض **شروط، أو مو اقف سياسية** معينة، على دول المصب، وتُعدُّ هذه الورقة جزءًا من **استراتيجية تركية، لتحقيق أهدافها القومية** على حساب احتياجات الدول الأخرى. (عبد علي، 2019، ص. 59)

المبحث الثالث

مستقبل الأزمة المائية العر اقية التركية

تمثّل المياه عنصرًا أساسيًا في حياة الإنسان، إذ باتت تُعدُّ الحياة ذاتها، نظرًا لأهميتها البالغة في مختلف المجالات البشرية، والزراعية، والصناعية. وتزداد هذه الأهمية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، التي تعتمد اعتمادًا رئيسًا على الأنهار في تلبية احتياجاتها المائية.

وقد أدى تزايد الطلب على المياه، بفعل النمو السكاني المتسارع، وارتفاع الحاجة إلى الغذاء، والطاقة، إلى تحول الموارد المائية إلى قضية استراتيجية، ذات أبعاد سياسية، وأمنية. وبسبب ذلك، دخلت بعض الدول في صراعات مائية، في حين سعت أخرى إلى إبرام اتفاقيات دولية، لتنظيم حصصها من المياه (السعدون، س.ت.، ص. 58)

تاريخيًا، كانت السدود تُبنى بهدف الحماية من الفيضانات، إلا أنَّ تغيُّر الظروف أدى إلى بناء السدود الحديثة بهدف تخزين المياه، وتوليد الطاقة الكهربائية، ما أسهم في خلق أزمات مائية، لاسيَّما في نهري دجلة والفرات. وتُعدُّ هذه الموارد محورية في بناء الحضارات، وتطور الأمم، كما أنَّ تجاهل إدارتها بشكل منصف، قد يؤدي إلى نزاعات مستقبلية تُعرف بـ"حروب المياه" (الدلوي، س.ت.، ص. 182)

من جانب آخر، لم تعد الحروب الحديثة تقتصر على القوة الصلبة، مثل القدرات العسكرية، والاقتصادية، بل توسعت لتشمل أساليب أكثر تعقيدًا، مثل الحروب الناعمة، التي تعتمد على التأثير الثقافي، والفكري، والتكنولوجي، إلى جانب استراتيجيات أخرى، مثل التجويع، والعطش، والتحالفات. وفقًا لخبراء المياه، فإنَّ الصراعات المستقبلية لن تكون فقط حول الأراضي، أو النفوذ السياسي، بل ستتركز بشكل متزايد حول الموارد الطبيعية، وعلى رأسها المياه، كما أنَّ تزايد أعداد السكان عالميًا، وارتفاع الطلب على المياه، تصبح النزاعات حول الموارد المائية أكثر حدة، لاسيَّما في المناطق التي تعاني من شح المياه، أو حيث تتقاسم الدول مصادر المياه المشتركة، مثل الأنهار العابرة للحدود. إنَّ فشل الحروب التقليدية في تحقيق أهدافها بالكامل، دفع بعض الدول إلى استخدام المياه كسلاح جيوسياسية، سواء عن طريق التحكم في منابع الأنهار، أو عبر مشاريع السدود التي تؤثر في تدفق المياه إلى الدول المجاورة، فضلا عن الصراعات حول المياه لم تعد مجرد توقعات، بل أصبحت واقعًا ملموسًا في مناطق، مثل الشرق الأوسط، وإفريقيا، وآسيا، إذ تتسبب مشروعات السدود الكبرى، والسياسات المائية الأحادية، في توترات إقليمية خطيرة. هذه الحروب الجديدة قد لا تكون مباشرة، أو عسكرية، لكنَّها تحمل تأثيرات استراتيجية عميقة، وقد تؤدي إلى تصعيد النزاعات بين الدول، إذا لم يتم التوصل إلى حلول عادلة، ومستدامة، لإدارة الموارد المائية المشتركة.

إنَّ قضية المياه بين تركيا، والعراق، تعدُّ واحدة من أبرز العقبات، التي تعترض تحسين العلاقات بين البلدين. إذ تشكّل الأزمة المستمرة في توزيع مياه نهري دجلة والفرات، تهديدًا حقيقيًا للعلاقات الثنائية، كونها تؤثر تأثيرًا كبيرًا في الأمن المائي، والاقتصادي، في العراق.

إنَّ تصاعد هذه الأزمة ينعكس سلبًا على صورة تركيا في العراق، ويزيد من الاستياء الشعبي تجاهها، مما يعقد جهود البلدين لتعزيز العلاقات في مختلف المجالات. وتكمن خطورة هذه القضية في أنَّ بعض الجهات السياسية، والإعلامية العراقية، المعادية للتقارب مع تركيا، تستغلها بشكل مكثف في حملات تشويه، سواء عبر وسائل الإعلام التقليدية أو منصات التواصل الاجتماعي. تهدف هذه الحملات إلى تحفيز الرأي العام العراقي ضد تركيا، مستفيدة من حساسية قضية المياه، التي تُعدّ من القضايا الملحة بالنسبة للعراقيين.

كما تسهم هذه الدعاية المعادية، في تقويض جهود التقارب بين البلدين، إذ يمكنها كل مرة زيادة حشد الأصوات المعارضة في العراق. ففي البداية، كانت هناك فئة من النخب العراقية تدعم التقارب مع تركيا، لكنَّها تحت تأثير هذه الحملات الإعلامية، تتحول تدريجيًا إلى معارضة، لتصبح في صف الرافضين لأي خطوات نحو التعاون. هذا التوتر المائي يخلق بيئة صعبة أمام الحكومات العراقية، التي تسعى إلى تحسين العلاقات مع تركيا، لاسيَّما في ظلّ الضغوط الشعبية، والنقد المستمر الذي تتعرض له، بسبب السياسات المائية التركية (الياسري،2016، ص55)

إنَّ الأزمة المائية العراقية التركية عدَّت عنصر جذب للباحثين، مؤكدين على أنَّهما عاملان محتملان للصراع بين تركيا، والعراق، فقد أشار (Peter Gallick) العالم الأمريكي المختص في مجال البيئة، إلى أنَّ المشاريع التي تقوم تركيا بإنشائها في جنوب شرق الأناضول، هي مشروع الغاب ، كما أكَّده البروفيسور (Miriam R. lowi) المختصة في العلوم السياسية، أنَّ اعتماد العراق على احتياجه من المياه، يأتي من تركيا، وسوريا، والمشاريع التي تقوم تركيا في إنشائها على نهري دجلة والفرات، إن لم تؤثر في كميات المياه التي تصل إلى العراق، فإنَّها سوف تؤثر بشكل أساسي في تزايد الملوثات، والأملاح، في المياه، مما يتسبب بتدهور جودة المياه (ماهر، 2025)

هناك مقولة يرددها الخبراء، والمحللون، في الشأن السياسي الدولي، والتي مضمونها أنَّ الحروب في القرن الواحد والعشرين، هي حروب من أجل المياه ولاسيَّما في الشرق الأوسط، فالذي سوف يسيطر على منابع المياه، هو الذي سوف يفرض إرادته السياسية، والاقتصادية، على أقاليم أو دولة بأكملها، ومن المتوقع أن تصبح الحروب القادمة هي حروب مائية، ولعل قيام تركيا بإنشاء مشروع إحياء مناطق جنوب الأناضول، والمعروف بـ (GAP)، سيكون له عواقب كارثية، لأنَّه السبب الرئيس للصراعات المستقبلية في

المنقطة، كون المشروع عمل على التأثير الكبير في منسوبي نهري دجلة والفرات، وأدى إلى نقص في المساحات المزروعة، فضلًا عن تأثيرات سلبية، ومرضية، في بيئة العراق بشكل عام .(Meijer، 2018)

تسعى تركيا عن طريق سياستها المائية، إلى إثبات أنَّ موارد نهري دجلة والفرات مسألة وطنية، من دون إعارة الاهتمام لتبعاتها الإقليمية، إذ سعت إلى اثبات أنَّ الطاقة المائية، جزء من صورتها لدولة قومية ذات سيادة، ومن هنا بدأت تركيا من الستينيات، في تطوير مشاريع سد مشروع جنوب شرق الأناضول، وعملت على بناء السدود (علي، 2018، ص. 3)

أولا - السيناريوهات المحتملة لأزمة المياه بين تركيا والعراق

السيناريو الأول:

تُعدُّ إشكالية تقاسم مياه نهري دجلة والفرات، من أقدم القضايا التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وأعقدها، إذ تعود جذورها إلى أربعينيات القرن الماضي، من دون التوصل حتى الآن إلى اتفاقية شاملة، وملزمة، بين الدول الثلاث المتشاطئة: تركيا، وسوريا، والعراق. وقد برزت ملامح هذه الأزمة بشكل أكثر وضوحًا، في (13) كانون الثاني/ يناير (1990)، عندما باشرت السلطات التركية بملء خزان سد أتاتورك، مما أدى إلى انخفاض حاد في منسوب المياه الواصلة إلى سوريا، والعراق، واستمر هذا الانخفاض حتى (12) شباط/فبراير من العام نفسه. وقد تسبب هذا الإجراء بأضرار اقتصادية كبيرة للدولتين، وأثار موجة احتجاجات شعبية عربية واسعة، وأعاد إلى الواجهة احتمالية تحول المياه إلى سبب مباشر لصراع مستقبلي(ياسين، 2012، ص. 256)

تفاقمت الأوضاع مع استمرار تركيا في تنفيذ مشاريعها الضخمة، ضمن إطار مشروع **جنوب شرق الأناضول (GAP)** ، والذي يشمل إقامة أكثر من (20) سدًا ومحطة، لتوليد الطاقة الكهرومائية. وقد أفضى هذا المشروع إلى تقليص كميات المياه المتدفقة إلى دول المصب، بنسبة تفوق (50%)، الأمر الذي تسبب في ضغوط مائية متزايدة على العراق، وسوريا. (حداد، 2012، ص. 564)

وفي السنوات الأخيرة، وبخاصة بين عامي 2018 و2025، شهدت المنطقة تسارعًا في التغيُّرات المناخية، تمثل في انخفاض معدلات الأمطار، والثلوج، وزيادة معدلات التبخر، ما أسهم في تفاقم شح المياه. كما أنَّ قيام تركيا في عام (2019)، ببدء ملء خزان **سد إليسو** على نهر دجلة، من دون تنسيق مسبق مع العراق، زاد من تعقيد الأزمة، وأثَّر تأثيرًا مباشرًا في واردات المياه إلى سد الموصل، مما اضطر العراق إلى تعديل خططه التشغيلية للسدود.

إلى جانب ذلك، تواصل إيران تحويل مجاري الأنهار الحدودية إلى داخل أراضيها، ما أدى إلى انخفاض حاد في واردات نهري ديالى، والزاب الأسفل، وأثر في تشغيل سدود دوكان، ودربندخان، وحمرين. وقد

فاقم هذا السلوك الأحادي من أزمة المياه في العراق، وأدى إلى تذبذب كبير في الإيرادات المائية السنوية (حميد وهادي، 2023، ص. 18)

وما بين عامي (2020 و2025)، استمرت تركيا باستخدام ورقة المياه كأداة ضغط سياسية، دون الالتزام باتفاقيات ملزمة تضمن العدالة في تقاسم الموارد. وقد زادت تصريحات بعض المسؤولين الأتراك من توتر العلاقات، ولاسيَّما في ظل عدم تفعيل بروتوكولات واضحة، لتحديد الحصص المائية بين الدول الثلاث.

وتشير المؤشرات إلى أنَّه إذا لم يتم إيجاد حلول دبلوماسية جادة، فقد تتجه المنطقة إلى تصعيد محتمل. فشح المياه قد يؤدي إلى انهيار الزراعة، ونزوح سكاني، وارتفاع معدلات البطالة، والمديونية، وربما التغيير في التركيبة الاجتماعية، والاقتصادية، لدول الحوض، وهو ما يزيد من احتمالية نشوب صراع مائي، قد تكون له تبعات كارثية على الأمن الإقليمي.

إنَّ استمرار هذا الوضع من دون اتفاقات قانونية ملزمة، سيفتح الباب على مصراعيه أمام سيناريوهات عدم الاستقرار، وربما يؤدي إلى زعزعة التوازنات السياسية في منطقة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على مياه النهرين، في تأمين أمنها الغذائي، والاقتصادي (السعد، 2011، ص. 70)

السيناريو الثاني:

يرجح هذا السيناريو تحسنًا تدريجيًا في مؤشرات التعامل مع أزمة المياه في العراق، عن طريق تحقيق خطوات إيجابية نحو الحد من تدهور المناخ، وتحسين إدارة الموارد المائية داخليًا. ويقوم هذا السيناريو على تبني العراق لنظام إدارة فعّال للموارد المائية، يعتمد على تشغيل حديث، ومتطور، للمنظومات المائية، باستخدام أساليب علمية متقدمة، تضمن الحفاظ على المياه، واستدامتها، مع التركيز في دعم البحوث العلمية والتطبيقية في القطاع المائي، وتطويرها، مما يسهم في بناء قاعدة معرفية متينة، قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

ومن المحاور الجوهرية في هذا السيناريو أيضًا، هو التوجه نحو تفعيل الحوار، والتعاون مع الدول المجاورة للعراق، لكون العلاقات الجيدة مع هذه الدول، تمثل ركيزة أساسية لضمان حصول العراق على حصته العادلة من المياه. ويُعدُّ هذا المسار أكثر واقعية، في ظلّ الجهود التي بدأ العراق ببذلها على المستوى الدولي، لاسيَّما انضمامه إلى اتفاق باريس للمناخ، وطرحه في مارس (2022) لما يُعرف بـ "الورقة الخضراء"، والتي جاءت مكملة لـ "الورقة البيضاء" الخاصة بالإصلاح الاقتصادي. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتبني حلول بيئية طبيعية تتماشى مع متطلبات التكيُّف المناخي، ضمن السياسات العامة للدولة.

ويُضاف إلى ذلك، التوجه الدبلوماسي لعقد اتفاقيات مائية مع دول الجوار، مثل تركيا، وإيران، أو الدخول في مفاوضات بنّاءة معها، بصفتها دولتين صديقتين تجمعهما بالعراق علاقات تاريخية، وروابط الجوار، الأمر الذي يمكن أن يُوظف في بناء شراكات استراتيجية، تحقق مبدأ "رابح - رابح"، وتسهم في إطلاق الحصة المائية للعراق، بشكل يتناسب مع احتياجاته الفعلية للاستهلاك، بما يحقق الاستقرار المائي في المدى المنظور (عبد المنعم، 2017، ص. 453)

السيناريو الثالث:

يتمثل هذا السيناريو في بقاء الوضع المائي في العراق على حاله، من دون أي تحسن ملموس، وهو احتمال مرجح بدرجة كبيرة، في ظلّ غياب السياسات الفعَّالة القادرة على معالجة جذور أزمة المياه، لاسيَّما فيما يتعلق بأسباب التغيُّر المناخي، وليس فقط آثاره. فعلى الصعيد الدولي، لا تزال الاتفاقيات المناخية غير ملزمة، مثل اتفاق باريس، ممَّا يقلل من فعَّاليتها في الحدّ من التغيرات المناخية، التي تؤثر بشكل مباشر في الموارد المائية في العراق. أمَّا على المستوى الوطني، فإنَّ السياسات المحلية، والتشريعات المتعلقة بإدارة الموارد المائية، لا تزال غير كافية لمواجهة حجم التحديات، في وقت تتصاعد فيه الضغوط على الموارد المائية، نتيجة زيادة الطلب، والتغيُّرات المناخية، والمشاريع المائية لدول الجوار، ولاسيَّما تركيا، وإيران (السعد، 2011، ص. 70)

كما أنَّ السياقات السياسية الإقليمية، والداخلية الحالية، لا تساعد في الدفع نحو حلول عملية، أو اتفاقات مائية عادلة، بل على العكس، تعمّق من حالة الجمود، وتجعل من هذا السيناريو واقعًا قريبًا. وفي ظلّ هذا المشهد القاتم، من المتوقع أن تزداد حدة التهديدات على الموارد المائية، في السنوات القليلة المقبلة، وهو ما يحتم على العراق التحرك بوضع خطة استراتيجية وطنية لمواجهة الأزمة.

هذه الخطة ينبغي أن تتضمن وسائل غير تقليدية، للحد من استنزاف المياه، مثل اعتماد أساليب ري حديثة، كالرش والتنقيط بدلاً من الري بالغمر، وإعادة تدوير المياه الرمادية، وتخزين مياه الأمطار، والاستفادة منها في فترات الشحة، إلى جانب التوعية المجتمعية بضرورة ترشيد الاستهلاك. كما يجب أن تتضمن فرض ضرائب أو غرامات، على الاستخدام غير العقلاني للمياه، للحد من الهدر، وتعزيز ثقافة الحفاظ على هذا المورد الحيوي. إنَّ التعامل الجاد مع هذا السيناريو، يقتضي انتقالاً من السياسات المؤقتة إلى خطط استراتيجية طويلة الأمد، تضمن استدامة الأمن المائي في العراق.

الخاتمة

يتضح عن طريق ما سبق أنَّ قضية المياه، تُعدُّ من أبرز الإشكاليات التي تؤثر تأثيرًا مباشرًا في طبيعة العلاقات العراقية–التركية، لاسيَّما بعد صعود حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا، وتبنيه سياسات مائية ذات طابع استراتيجي، تسعى إلى توظيف هذا المورد الحيوي كوسيلة ضغط سياسي. فقد أدت المشاريع التركية على نهري دجلة والفرات، إلى تقليص حصة العراق المائية، وهو ما انعكس سلبًا على الأمن المائي، والزراعي، وأسهم في اتساع رقعة التصحر، وزيادة نسب الملوحة. وتُظهر السياسات التركية تجاه المياه المشتركة، تجاهلًا واضحًا لحقوق الدول المتشاطئة، إذ تنطلق من رؤية تعدُّ المياه موردًا داخليًا وليس دوليًا، رافضة بذلك عقد اتفاقات ملزمة لتقاسم الموارد المائية. الأمر الذي يجعل ملف المياه أحد أبرز التحديات المستقبلية، التي تستدعي من العراق تبني استراتيجية تفاوضية واضحة، مدعومة بالشرعية القانونية الدولية، لضمان حقوقه المائية، وحماية أمنه القومي.

الاستنتاجات

1. إنَّ من الأسباب الرئيسة لمشكلة المياه مع تركيا، هي عدم وجود تحرك دبلوماسي سياسي فعَّال، والتزام بالقوانين والاتفاقيات التاريخية التي عقدت مع تركيا من أجل المياه، كما عملت تركيا على اغتنام فرصة ضعف الواقع السياسي في العرق بعد عام (2003)، وعملت على فرض سياسة الأمر الواقع، واستمرت بإنجاز مشاريعها، وسدودها، ممَّا يضع العراق أمام واقع خطير، وايضا عدم وجود إدارة رشيدة للموارد المائية من الجانب العراقي
2. مشكلة المياه بين الجارتين، يمكن أن تؤدي إلى تأزم العلاقة بين البلدين، إذ إنَّ المشاريع التي تقيما تركيا على منابع نهري دجلة والفرات، هي جوهر المشكلة بين البلدين، ولاسيَّما مشروع شرق الأناضول، والذي ترغب تركيا عن طريق انشائه، السيطرة على مجاري النهرين، على الرغم من أنَّها ثروة مائية مشتركة بين تركيا، وسوريا، والعراق.
3. تسعى تركيا عن طريق سياستها المائية، إلى إثبات أنَّ موارد نهري دجلة والفرات، مسألة وطنية من دون إعارة الاهتمام لتبعاتها الإقليمية، إذ سعت إلى اثبات أنَّ الطاقة المائية، جزء من صورتها لدولة قومية ذات سيادة، ومن هنا بدأت تركيا من الستينيات بتطوير سد مشروع جنوب شرق الأناضول، وعملت على بناء السدود.

التوصيات

1- يعدّ استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، خطوة ضرورية، ومهمة، لتحسين الإنتاج الزراعي في العراق، وإدارة الموارد المائية بكفاءة. فقد أثبتت تقنيات الري الحديثة، مثل الري بالتنقيط، والري بالرش، فاعليتها في زيادة كفاءة الري، وتقليل الهدر المائي بنسبة تصل إلى (55%)، ومن ثَمَّ المساهمة في تقليل الصرف المائي بشكل كبير.

وعن طريق اعتماد هذه التقنيات، من المتوقع أن يشهد القطاع الزراعي في العراق، تحسّنًا ملموسًا في الإنتاجية، ما يعكس أهمية مواكبة التطورات الحديثة، لمواجهة تحديات ندرة المياه، وتحقيق الأمن الغذائي.

2- يجب التحرك نحو تحقيق اتفاق دقيق مع تركيا لحل القضايا المائية. ويتعين بدء مفاوضات حول الاتفاقيات السابقة، التي تم إبرامها مع تركيا بشأن المياه، مثل معاهدة سيفخ (1920)، ومعاهدة (1920) مع بلغاريا، ومعاهدة أنقرة (1921)، ومعاهدة لوزان (1923)، ومعاهدة الرغاقة التركية (1926)، واتفاقية هامب (1930)، ومعاهدة (1946) بين تركيا والعراق، فضلًا عن البروتوكولات الموقعة في (1971) و(1981)، وأخيرًا اتفاقية (1987) بين تركيا وسوريا والعراق، بهدف الوصول إلى حلّ عادل لجميع الأطراف.

3- إنَّ أي مفاوضات مستقبلية مع تركيا، يجب أن تركز في تعزيز الجانب الاقتصادي، كأداة ضاغطة في المفاوضات العراقية التركية، لاسيَّما فيما يتعلق بالتبادل التجاري مقابل المياه.

4- بناءً على التوقعات المستقبلية للموارد المائية، يمكن تطوير **استراتيجيات للتكيُّف** مع التحديات، مثل **تنويع مصادر المياه** تحلية المياه، وإدارة المياه الجوفية، و**تحسين تقنيات الري**، وإصلاح **البنية التحتية** لزيادة كفاءة استخدام المياه.

5- تطوير مصادر المياه في العراق، عن طريق بناء سدود الحصاد لتخزين مياه الأمطار، والسيول الموسمية، ومعالجة المياه العادمة، والصناعية، والصرف الصحي، للحصول على مياه نظيفة قابلة للاستخدام، واستخدام تحلية مياه البحر، ومياه الآبار، كبدائل لمواجهة نقص المياه، فضلًا عن اعتماد تقنية تلقيح الغيوم لزيادة كمية الأمطار، والمخزون المائي الطبيعي.

المصادر

1. أحمد حسن علي. (2018). أزمة المياه في العراق التحديات والحلول. مركز البيان للدراسات والتخطيط، (3).
2. بوتان مصطفى إسماعيل. (2021). قضايا العلاقات التركية - العراقية: قضية المياه نموذجًا (رسالة ماجستير منشورة). جامعة الشرق الأدنى، أنقرة، (56).
3. حامد عبيد حداد. (2012). تحديات الأمن المائي للعراق لحوضي دجلة والفرات. *دراسات الدولية*، (51)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (564).
4. حمدية صخيل جازع الخفاجي. (د.ت). إجراءات وزارة المالية في إدارة الأنهر المشتركة. تقرير منشور في وزارة الموارد المائية، (19).
5. داليا إسماعيل محمد. (2006). المياه والعلاقات الدولية: دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية. القاهرة: مكتبة مدبولي، (62).
6. رمزي سلامة. (2001). مشكلة المياه في الوطن العربي – احتمالات الصراع والتسوية. القاهرة: منشأة المعارف، (97)- (106).
7. سمير هادي سليمان الشكري. (2014). القواعد الدولية المنظمة لتقسيم المياه ومشكلة توزيع مياه حوضي دجلة والفرات بين تركيا والعراق. الطبعة الأولى، دار المعارف للمطبوعات، (63).
8. سندس أحمد سرحان. (2021). السياسة المائية التركية تجاه العراق، *مجلة المنصور*، (35)، (6).
9. صافي الياسري. (د.ت). صحفية المدى. مسترجع من https://almadapaper.net/
10. صبحي فاروق صبحي. (2015). سياسة تركيا المائية حيال العراق وأثرها في تطور العلاقات الثنائية. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية*، 4(13)، (142).
11. عبد الله ناهض عباس. (2024). العلاقات العراقية التركية قراءة في التحديات والفرص. بغداد: مركز حمورابي، (5).
12. عبد المنعم هادي (2017). سد اليسو وتأثيره على الوارد المائي الداخل للعراق. *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل*، (32)، (453).
13. عبد الوهاب كريم حميد وزهراء عباس هادي. (2023). التغيرات المناخية وأثرها في مستقبل أزمة المياه في العراق. *أشراف*، (8)، (18).
14. علاء طه ياسين. (2012). أثر مشاريع المياه التركية-السورية على العراق. *مجلة جامعة تكريت للعلوم*، 19 ,(11) 256.
15. فاضل حسن كطافة. (2016). متغير المياه في العلاقات المكانية ودور الجوار (سوريا – تركيا). *مجلة جامعة كربلاء*، (1)، (95).

16. فاضل عبد علي. (2019). مستقبل العلاقات العراقية التركية. *مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (17)، (59).
17. فتحي علي حسين. (2002). المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط. القاهرة: مكتبة مدبولي، (106).
18. لؤي علي الدلوي. (د.ت). تأثير العلاقات الثنائية التركية العراقية على علاقاتهم المائية بعد .(2003) *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، (27)، (182).
19. ماري ماهر. (2025، 9 مايو). أزمة المياه بين العراق وتركيا: أبعاد الصراع وإمكانيات التعاون. مرصد المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. مسترجع من https://marsad.ecss.com.eg/81446/
20. محمد نجيب السعد. (2011). الأمن المائي العربي بلاد الرافدين عطشى ودجلة والفرات مهددان بالجفاف . *صحيفة الأردنية*، (10349)، (70).
21. مهدي فلي ناصر. (د.ت). تحليل جغرافي سياسي للسياسة المائية التركية وأثرها على الأمن المائي العراقي .*مجلة كلية المأمون الجامعة*، (21)، (78).
22. ناجي علي حرج. (2012). المياه في العلاقات العربية-التركية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (60).
23. ناصر عبيد الناصر. (2004). إشكالية الأمن الغذائي العربي: النموذج السوري للاكتفاء الذاتي. دمشق، سوريا: منشورات وزارة الثقافة، (54).
24. هالة خالد حميد. (2023). إشكالية الأمن المائي في العلاقات التركية العراقية: دراسة في آليات التعامل الأمثل في قضية المياه .*مجلة قضايا سياسية*، (11)، (411).
25. واثق السعدون. (د.ت). مسارات العلاقات التركية- العراقية: آفاق جديدة في مواجهة معوّقات قديمة، (58).
26. وزارة البيئة العراقية. (2019). النشرة الأسبوعية الرابعة لنوعية المياه في نهري دجلة والفرات وشط العرب للفترة 22-28 شباط.
27. وليد رضوان. (2006). مشكلة المياه بين سوريا وتركيا. بيروت، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، (360).
28. ياسر محمد علوي، (2012)، *مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية*، (3)، (240).
29. Laura Meijer. (2018). The Southeastern Anatolia Project (GAP): Water Counterinsurgency and Conflict. SciencesPo Kuwait Program, 57.